مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1874- 1892

أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2020) دراسة قياسية

The impact of budget policy on economic growth in Algeria (1990-2020) empirical study

سفيان هواري*[1]، جامعة وهران2 محمد بن احمد، الجزائر، houari.sofiane@univ-oran2.dz

فاطمة نقال[2]، جامعة وهران2 محمد بن احمد، الجزائر، fatima.nekkal@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/09 **تاريخ قبول المقال:** 2022/05/24 **تاريخ نشر المقال:** 2022/06/06

الملخص:

تعتبر سياسة الميزانية أهم سياسة تعتمدها الدول وخاصة النامية منها في تحقيق أهدافها الاقتصادية ومنها النمو الاقتصادي. وتهدف الدراسة لمعرفة مدى فعالية السياسة الميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة:1990-2020، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

وقد تم التوصل إلى عدم تأثر النمو بالنفقات العامة كونها ترتكز على نفقات التسيير وهي غير إنتاجية، ولكن بالمقابل وجود علاقة طردية من خلال تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، وبالتالي فتأثير سياسة الميزانية على النمو ضعيف ونسبي.

الكلمات المفتاحية: سياسة الميزانية، النمو الاقتصادي، سياسة الإنفاق العام، سياسة الإيرادات العامة.

Abstract:

Budget policy is the most important policy adopted by countries, especially developing ones, in achieving their economic objectifs, including the economic growth. The study aims to find out the effectiveness of the budget policy in achieving economic growth in ALGERIA during the period: 1990-2020, based on (OLS).

It has been concluded that growth is not affected by public expenditures as they are based on operating expenses and are not productive, but on the other hand there is a positive relationship through the impact of tax policy on economic growth in the short and long term, and therefore the impact of budget policy on growth is weak and relative.

Key words: Budget policy, economic growth, public spending policy, public revenue policy.

* سفيان هواري.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1874- 1892

المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أبرز الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها والتي أولاها الاقتصاديون أهمية بالغة لما له من أثار ايجابية على المستوى المعيشي للأفراد، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحقيق ذلك.

ولقد اهتم صانعي القرار في الجزائر واعتمدوا سياسة الميزانية كآلية لتوجيه الاقتصاد والتأثير عليه، نظرا لسهولة التحكم فيها من طرف الدولة وبهدف إعادة التوازنات الاقتصادية والوصول إلى نمو اقتصادي ومستدام من خلال الإصلاحات المتخذة سنة 1989، وتجلى ذلك في جانب النفقات العامة من خلال ترشيدها، والاتجاه نحو تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات، وإصلاح النظام الجبائي سنة 1992، أما مع مطلع الألفية فقد تبنت الجزائر سياسة ميزانية توسعية ممثلة في البرامج الضخمة والممتدة على طول الفترة (2001-2019) نتيجة التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية، المالية، السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية سياسة الميزانية، وباعتبار أن الرفع من معدل النمو الاقتصادي هدف أي دولة كونه المؤشر الأساسي الذي يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، فاستدعى الأمر الاهتمام بهذا الموضوع في الجزائر. وعليه ارتأينا طرح الإشكالية كالتالي:ما مدى فعالية السياسة الميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2020؟

أ-فرضيات البحث:

تؤثر سياسة الميزانية المنتهجة من خلال أدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي إيجابا في المديين القصير والطويل.

ب-أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة الميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال النفقات والإيرادات خاصة بعد انهيار أسعار البترول، واقتراح بعض الحلول التي من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخروج من التبعية الريعية و تحقيق التنمية.

ت-المنهج المعتمد:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي، والاستعانة بالأسلوب القياسي، واستخلاص النتائج ثم مقارنتها مع الأدبيات.

ث–الدراسات السابقة:

دراسة لحسن دردوري(2014):حاول من خلالها معرفة فعالية سياسة الميزانية في معالجة العجز الموازني في كل من الجزائر وتونس (1990–2012)، وتوصل إلى نتائج كالآتي: تأثير آليات سياسة الميزانية في الجزائر وتونس على رصيد الموازنة في كل دولة على حدى.

دراسة AMANI ISMAL(2017): بعنوان: أثر مكونات سياسة الميزانية على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر(1970–2014)، وتوصل إلى النتائج: لا يمكن لسياسة الميزانية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الجاري، أما الاستثمار العام والضرائب فهي غير فعالة، أما سياسة الميزانية بشكل عام فتؤثر نسبيا على النمو الاقتصادي وتؤثر على التضخم في الأجل القصير فقط.

دراسة VIVIEN NARCISSE WABO NOKAM (2019): بعنوان تجارب على سياسات الميزانية في الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا، تهدف إلى تحليل ومعرفة أثار صدمات سياسة الميزانية على متغيرات الاقتصاد الكلي في وسط إفريقيا، وتوصل من خلالها إلى نتائج كالتالي:حجم المضاعفات المالية أقل من الواحد في جميع هاته الدول، وان آثار الصدمات تختلف من منطقة لأخرى، لكنه يظل ايجابيا للإنفاق العام وسلبيا للإيرادات العامة.

دراسة RAMAJO ISMAIL(2020):بعنوان سياسة الميزانية ومعدل الفائدة في النمو المتباطئ، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج كالتالي:انخفاض العجز الموازني خلال فترة الركود بعد سنة 2008، واستمرار أسعار الفائدة في الانخفاض مع استقرار التضخم ويستمر النمو المحتمل في التباطؤ.

المبحث الأول: عموميات حول سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي

تسعى الدول عن طريق سياستها الميزانية إلى تحقيق هدف النمو الاقتصادي لتحسين مستوى معيشة الأفراد، وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتم التطرق فيهما إلى سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: سياسة الميزانية

تعتبر سياسة الميزانية أهم سياسة اقتصادية تعتمد عليها الدول في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية، وسيتم في هذا المطلب تناولها بشكل عام عن طريق تعريفها وأهدافها ثم أدواتها.

أولا:تعريف سياسة الميزانية وأهدافها

1-تعريفها: مجموعة الأدوات والأساليب والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي، قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.[1] كما تعرف على أنها السياسة التي تستخدمها الدولة عن طريق نفقاتها وإيراداتها العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة.[2]

2-أهدافها:حيث تسعى سياسة الميزانية إلى أهداف السياسة الاقتصادية وذلك من خلال: [3]

أ- التخصيص الأمثل للموارد المتاحة:إذ تسعى الدول إلى تلبية كافة الاحتياجات المتزايدة في المجتمع عن طريق أدوات السياسة الميزانية مع الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبكفاءة.

ب- إعادة توزيع الدخل: حيث تعمل سياسة الميزانية على تقليل التفاوت بين الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التحويلات الاجتماعية.

ج- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من خلال أدوات سياسة الميزانية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية كاستخدام السياسة الانكماشية في حالة التضخم، والسياسة التوسعية في حالة الركود.

د- التوازن المالي: من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية وترشيد الإنفاق وصولا إلى ميزانية متوازنة بعيدا عن العجز. [4]

أما كالدور فقد جمع أهداف سياسة الميزانية الى04، حسب الشكل(01) أدناه، كما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي (التحكم في المستوى العام للأسعار)، تحقيق التوازن الخارجي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص43.

[2] Vanita agrawal(2010), "macroeconomics theory and policy", 1st ed,published by dorling kindersley pvt.ltd licensees of pearson education in south asia-india, p363.

[3] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2000، ص35.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سبق ذكره، ص 420.

الشكل(1): يوضح أهداف سياسة الميزانية حسب كالدور

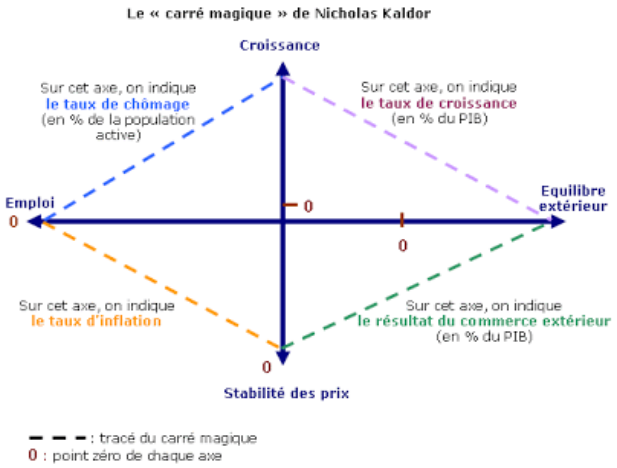

المصدر:.diemer, la politique économique de l'état, paris, 2010, p4

ثانيا:أدوات سياسة الميزانية

1-سياسة الإنفاق العام: وهي إحدى الوسائل المالية التي يمكن للدول من خلالها أن تزيد من حجم الطلب الكلي من خلال العلاقة الطردية التي تجمع بين النفقات والطلب الكلي. وتعرف على أنها مجموع المبالغ المالية التي تؤثر بها الدولة في الاقتصاد الكلي.[5]

2-سياسة الإيرادات العامة: يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما أصبحت أداة الدولة في السياسة، ومن أدواتها:الضرائب، القروض، والإصدار النقدي الجديد.[6]

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي

وهو هدف أي سياسة اقتصادية، تسعى الدول لتحقيقه، وسيتم تعريفه في هذا المطلب وكيفية قياسه .

[5] Maurice mallard(2005), "the politics of public expenditure", 2nd edition published by routledge in the taylor and francis e- library England, p5

[6] بولعباس مختار، هيكل الايرادات و النفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر(1990-2017) دراسة قياسية،مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد05، العدد02، 2019، ص96.

أولا:تعريف النمو الاقتصادي: حيث يعرف بأنه الزيادة السنوية في إنتاج السلع والخدمات لفترة زمنية ويعبر عنه بالدخل.[7] كما **يعرف** على انه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي/عدد السكان.[8]

ثانيا:قياس النمو الاقتصادي: وهناك عدة طرق يقاس بها النمو الاقتصادي وهي كالتالي: [9]

1-الدخل الوطني الكلي: والذي اقترحه (Mead) بدلا من متوسط نصيب الفرد، إلا انه تم انتقاده كون زيادته أو نقصانه مرتبطة بمعدل النمو السكاني.

2-الدخل الوطني الكلي المتوقع:حيث اقترح البعض الاعتماد على الدخل المتوقع بدل الفعلي وخاصة الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

3-متوسط نصيب الفرد: وهو الأكثر شيوعا واستخداما لدى الاقتصاديين ويحسب وفق الصيغة التالية:متوسط نصيب الفرد=(الدخل الحقيقي للفرد للفترة t- الدخل الحقيقي للفرد للفترة$t-1$)/الدخل الحقيقي للفرد للفترة$t-1$).

4-معادلة (Singer): والذي وضعت في 1952 من طرف(Singer) وفق الصيغة التالية: $D=SP-R$، حيث أن(D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل(S) معدل الادخار الصافي، وأما(P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) ، في حين تمثل(R) معدل نمو السكان ،وكانت افتراضات هذه المعادلة صادقة في عهده وغير كذلك في الوقت الحالي.

المبحث الثاني: تطور سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

[7] Mladen m.ivic(2015), « economic growth and development », journal of process management-new technologies, international, university of banja luka, vol 3, n° 01, p55.

[8] محمد عبد القادر، عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص11.

[9] كبداني سيد احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص22-23.

إذ تسعى الجزائر دائما من خلال سياستها الميزانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي منذ الاستقلال، إلا أن هناك عدة عوامل تقف حاجزا للوصول لذلك وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى تطور سياسة الميزانية من خلال النفقات والإيرادات(1990-2020)، وكذا تطور النمو خلال نفس الفترة، مقسمة إلى مطلبين.

المطلب الأول: تطور سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

سطرت الجزائر عدة برامج بحثا عن النمو الاقتصادي من خلال سياستها التوسعية عن طريق أدواتها النفقات والإيرادات.

أولا:تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر 1990-2020

تميزت الفترة بنمو النفقات سواء نفقات التسيير أو التجهيز في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة بعد ارتفاع أسعار البترول إلى غاية انهياره بعد 2014، والجدول التالي يوضح النفقات العامة.

الجدول(1): تطور النفقات العامة في الجزائر 1990-2020 **الوحدة:مليار دج**

السنوات	1990	1995	2000	2005	2009
نفقات التسيير	88.8	473.7	856.19	1245.13	2300.02
نفقات التجهيز	47.7	185.89	321.9	806.87	1946.28
السنوات	2012	2015	2018	2020	
نفقات التسيير	4782.63	4617	4584.46	4893.44	
نفقات التجهيز	2275.54	3039.33	4043.32	2479.26	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات(90-95-2000-2005-2009-2012-2015-2018-2020)

حيث يظهر من الجدول(1) تزايد النفقات من سنة لأخرى سواء في نفقات التسيير أو نفقات التجهيز وهو ما يبين انتهاج الدولة سياسة ميزانية توسعية، حيث كانت في تزايد مستمر من سنة 1990 إلى غاية 2000 أين كانت الدولة في مرحلة الاتفاقيات الدولية والمديونية، لتنتقل بعدها في سنة 2001 إلى التوسع أكثر في النفقات وتم تسطير برامج تنموية ضخمة بميزانيات معتبرة وأهداف كبرى نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات لتصل سنة 2005 إلى 1245.13مليار دج، لتتأثر بعدها في سنة 2008 بالأزمة المالية

العالمية ولكن سرعان ما تعافى الاقتصاد الدولي الذي كان له الأثر الواضح على الاقتصاد الجزائري من خلال ارتفاع أسعار المحروقات مرة أخرى سنة 2010 إلى أن بلغت نفقات التسيير 4782.63 مليار دج سنة 2012 ونفقات التجهيز 2275.54 مليار دج.

وفي أواخر سنة 2014 انخفضت مرة أخرى أسعار البترول مما اثر ذلك في الاقتصاد الجزائري على الرغم من تصريحات المسؤولين آنذاك أن الأزمة لا يمكن أن تلحق بالاقتصاد الجزائري ولكن سرعان ما تآكل صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف، ما دفع الجزائر إلى تبني سياسة ترشيد النفقات والعمل على صرف النفقات في مجال الاستثمار حيث بلغت سنة 2018 ما قيمته 4043.32 مليار دج ونفقات التسيير4584.46 مليار دج وكان ذلك لأول مرة تقارب في النسب ولكن مع سياسة توسعية من خلال التمويل الغير تقليدي الذي بلغت قيمته 6556 مليار دج والذي كان الهدف من وراءه شراء السلم الاجتماعي، دون البحث عن الأهداف الاقتصادية، لتتراجع الدولة بعدها عن الإنفاق ولكن على حساب نفقات التجهيز، حيث بلغت سنة 2020، 2479.26 مليار دج ونفقات التسيير4893.44 مليار دج، وهي موضحة في الشكل(2) أدناه.

الشكل(2):تطور النفقات العامة في الجزائر1990-2020

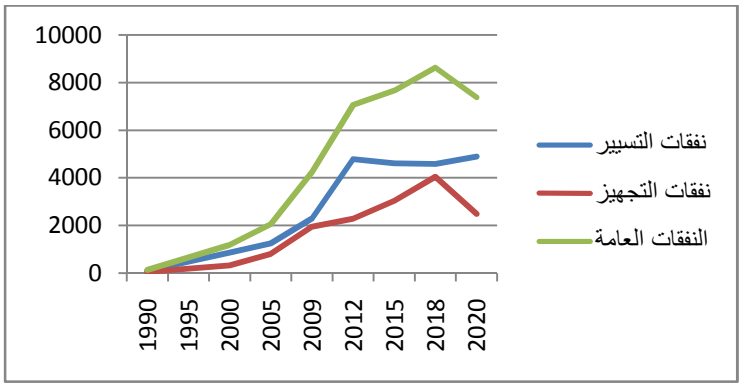

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول(1).

ثانيا:تطور سياسة الإيرادات العامة في الجزائر1990-2020

منذ 1990 والجزائر تسعى إلى تحسين قدرتها التحصيلية لتغطية نفقاتها المتزايدة، إذ أدخلت عدة تحسينات وإصلاحات كان الغرض منها إصلاح النظام الضريبي ككل والرفع من حصيلة الإيرادات العامة

سنة 1992، ولكنها في الغالب ترتكز دائما على الجباية البترولية بالدرجة الأولى، كما يوضح الجدول(2) أدناه.

الجدول(2): تطور الإيرادات العامة في الجزائر 1990-2020 الوحدة:مليار دج

السنوات	1990	1995	2000	2005	2009
الجباية العادية	71.7	241.99	349.5	640.47	1146.61
الجباية البترولية	75.6	336.15	1213.2	2352.53	2412.69
السنوات	2012	2015	2018	2020	
الجباية العادية	1908.6	2354.7	2648.5	4386.70	
الجباية البترولية	4184.3	2373.5	2349.7	1853	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات(90-95-2000-2005-2009-2012-2015-2018-2020).

ويظهر من خلال الجدول(2) أعلاه، تحصيل إيرادات الدولة على اختلاف أشكالها، وكذا تطورها من سنة لأخرى، حيث اعتمدت الجزائر في تحصيل إيراداتها على الجباية البترولية بنسبة كبيرة منذ سنة 1990، مع تسجيل تحسن على الجباية العادية مع مرور السنوات نظرا لخلق أوعية ضريبية جديدة من خلال التطور الذي حصل في الحقل الضريبي والناتج عن الامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة، مما سمح بجلب المستثمرين، وكذا اتخاذ الجزائر لإجراءات جبائية صارمة في سبيل تعزيز الجباية العادية خاصة بعد انخفاض أسعر المحروقات وأواخر سنة 2014، ما ساعد الدولة على تحصيل مبالغ مهمة في الجباية العادية أين بلغت 2354.7 مليار دج والجباية البترولية 2373.5 مليار دج لتواصل ارتفاعها خلال السنوات التي تلتها وبلغت في 2020، 4386.70 مليار دج وهي أعلى نسبة حققتها الجباية العادية، والشكل (3) أدناه يوضح هذا التطور.

الشكل(3):يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر1990-2020

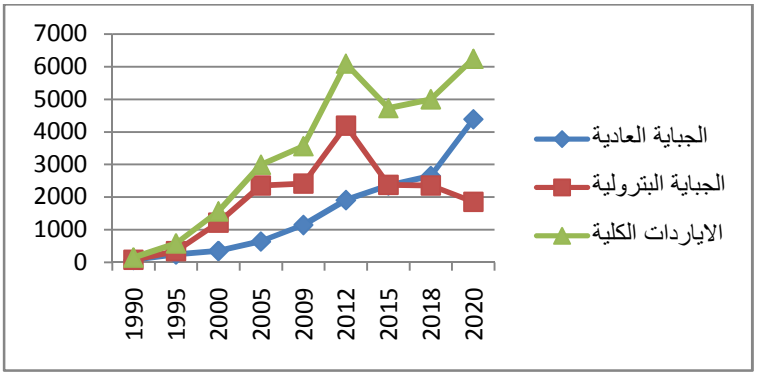

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول(2).

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

حيث يظهر الجدول (3) أدناه تفاوت نسب النمو حيث شهدت الفترة 1990- 1994 معدلات جد منخفضة، نظرا للظروف الأمنية التي مرت بها البلاد إلى غاية 1995 أين وصلت 3.8% وهو ما يعدل قيمة 1990.6 م.دج من الناتج المحلي، حتى بلوغ أقصى قيمة له وهي 6.9% سنة 2003، وهذا راجع إلى تحسن أسعار المحروقات، وذلك كون النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات، لينخفض بعدها تدريجيا إلى أن بلغ 2.4% في 2008 وهو ما يعادل قيمة 11043.71 م.دج من الناتج المحلي، نظير تراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية 2008، ثم استعاد عافيته بعد ارتفاع الأسعار مرة أخرى وتسطير الجزائر برامج تنموية مخصصة بذلك مبالغ مالية ضخمة لكل برنامج، وبلغ 4.1% في 2016، وهو ما عادل قيمة 17406.8م.دج من الناتج المحلي، ثم انخفض تدريجيا إلى غاية 2019، أين بلغ 1.2 % وذلك راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات.

الجدول(3): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنوات	1990	1995	2000	2003	2008
معدل النمو الاقتصادي%	0.8	3.8	2.4	6.9	2.4
الناتج المحلي الإجمالي (مليار.دج)	555.8	1990.6	4123.5	5252.32	11043.71
السنوات	2012	2016	2018	2019	
معدل النمو الاقتصادي%	3.4	4.1	1.5	1.2	

الناتج المحلي الإجمالي(مليار.دج)	15843	17406.8	17830	19861	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مختلف التقارير السنوية المدرجة في الجدول لبنك الجزائر

الشكل(4): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

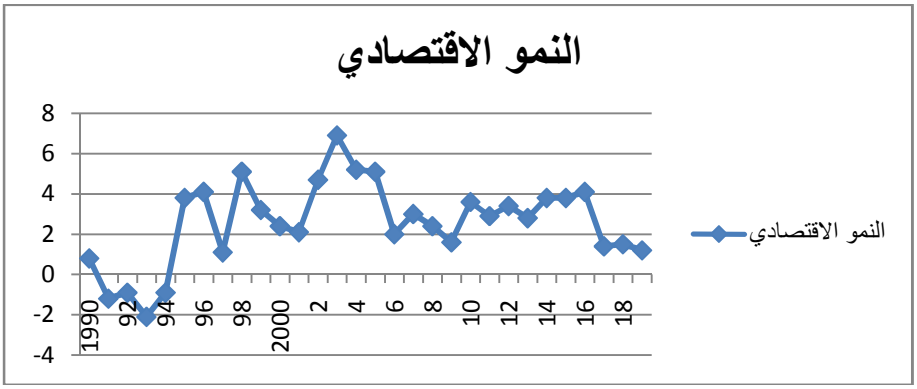

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول(3).

المبحث الثالث: أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 دراسة قياسية

سنحاول في هذه الدراسة قياس مدى فعالية السياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 في المديين القصير والطويل، بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8.0 .

مصادر البيانات: تم جمع بيانات متغيرات الدراسة من: تقارير بنك الجزائر- مختلف قوانين المالية.

مجتمع الدراسة: يتكون من السلاسل الزمنية والتي تضم 31 مشاهدة في الفترة الممتدة من 1990-2020، وتم تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع:النمو الاقتصادي والممثل بالناتج المحلي الإجمالي نظرا لاختلاف وحدات القياس، نرمز له بـpib والمعبر عنه بالأسعار الجارية للعملة الوطنية.

المتغيرات المستقلة: الإيرادات العامة والنفقات العامة : وتم تقسيمها إلى قسمين:

النفقات العامة:ويرمز لها بـDEP :والمعبر عنها بالمليار دج.

الإيرادات العامة:ويرمز لها بـRECN:والمعبر عنها بالمليار دج.

بعد ذلك تم استعمال كل القيم في شكل اللوغاريتم لتجانس البيانات لتقليص تباين السلاسل وتجانسها، بتقليص الفجوة بين القيم الكبيرة والقيم الصغيرة جدا، والتقليل من شرود القيم [10]

المطلب الأول:الدراسة الإحصائية

أولا: تحديد نموذج الدراسة وتقديره:

أعطي نموذج الدراسة بالعلاقة التالية:PIB = C(1) + C(2)* DEP + C(3)*RECN+E

حيث أن c1: الحد الثابت ، c2,c3معلمات النموذج، eقيمة الخطأ العشوائي

ثانيا:الدراسة

1- تقدير معلمات النموذج والمعادلة التقديرية

الجدول(5):يوضح معلمات النموذج والمعادلة التقديرية

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 03/26/22 Time: 10:26
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	4.434824	0.134542	0.596672	LRECN
0.0277	2.322760	0.129977	0.301906	LDEP
0.0000	9.465556	0.195813	1.853481	C

8.687242	Mean dependent var	0.978367	R-squared
1.042718	S.D. dependent var	0.976822	Adjusted R-squared
-0.751243	Akaike info criterion	0.158747	S.E. of regression
-0.612470	Schwarz criterion	0.705618	Sum squared resid
-0.706006	Hannan-Quinn criter.	14.64426	Log likelihood
1.900312	Durbin-Watson stat	633.1622	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews

[10] خويلد ابراهيم، التحويل اللوغاريتمي للمتغيرات، مالّه وماعليه، تاريخ النشر:13-08-2018، الموقع:
https://sites.google.com/site/khouiledibrahim/posts/althwylallwgharytmyllmtyatmalhwmalyh(consulté le 05/06/2020).

حيث يظهر من خلال الجدول معنوية النموذج من خلال الاحتمال المرافق والمساوي لـ:0.0000 وهو أقل من 5% كما تظهر صلاحية النموذج من خلال r-squared والمساوية لـ0.97 وهو ما يعني أنه صالح بـ97% و3% المتبقية لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما نظهر من الجدول معنوية المتغير"الإيرادات العامة" كونه يساوي 0.0001 أي أقل من 5% كما يعتبر طردي نظرا لقيمة المعامل الايجابية 0.59، كما تظهر معنوية المتغير"النفقات العامة" كونه يساوي 0.0277 أي أقل من 5% كما يعتبر طردي نظرا لقيمة المعامل الايجابية 0.30.

ا- **المعادلة التقديرية:** وتستخرج من الجدول أعلاه وتعطى بالعلاقة التالية:

LPIB = 0.596671947756*LRECN + 0.301906016017*LDEP + 1.85348074914

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

الجدول (4) :اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

السلسلة والثبات	المستوى			الفرق 1		
	ثابت (0)	ثابت واتجاه(0)	لا ثابت لا اتجاه(0)	ثابت (0)	ثابت واتجاه(0)	لا ثابت لا اتجاه(0)
lPIB						
القيمة المقدرة	-2.37	-2.95	2.41	-6.74	-7.19	-2.80
القيمة الحرجة	-2.96	-3.56	-1.95	-2.96	-3.56	-1.95
lRECN						
القيمة المقدرة	-3.12	-1.80	2.87	-5.59	-6.47	-4.47
القيمة الحرجة	-2.96	-3.57	-1.95	-2.96	-3.57	-1.95
lDEP						
القيمة المقدرة	-4.01	-2.67	3.71	-3.14	-6.44	-2.28
القيمة الحرجة	-2.96	-3.57	-1.95	-2.96	-3.57	-1.95

المصدر: من إعداد الباحثين: اعتمادا على مخرجات (EViews)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول نستنتج أن السلاسل الزمنية (lpib)، (lDEP) (lRECN)مستقرة في الفرق الأول بعد وجود كل القيم المقدرة الخاصة بالسلاسل اقل من القيم الحرجة واكبر من 5%، ومنه نقبل الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة وعدم استقرار السلاسل في المستوى ثم نقوم بإعادة التقدير في الفرق الأول لنجدها كلها مستقرة في الفرق الأول.

3-اختبار التكامل المشترك: عن طريق إتباع منهجية انجل قرانجر، ويتحقق ذلك بخطوتين:

أ- الخطوة الأولى: ويتم ذلك بتقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام طريقة المربعات الصغرى .

شروط التكامل:

-أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وهو ما حدث حيث استقرت عند المستوى.

-اختبار استقرار البواقي :

إذ يجب أن تستقر في المستوى فقط، ومن خلال النتائج المتحصل عليها بعد دراسة استقرارية بواقي النموذج، تم التوصل إلى أن بواقي النموذج مستقرة في المستوى، كما هي موضحة في الجدول (5) أدناه.

الجدول رقم(05)يوضح استقرارية البواقي

السلسلة والثبات	المستوى			الفرق 1		
	ثابت (0)	ثابت واتجاه(0)	لا ثابت لا اتجاه(0)	ابت (0)	ثابت واتجاه(0)	لا ثابت لا اتجاه(0)
e القيمة المقدرة القيمة الحرجة	-5.02 -2.96	-4.93 -3.57	-5.11 -1.95			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (**EViews**)

ب- الخطوة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ وذلك لبيان العلاقة في الأجل القصير.[11]

الجدول 6: نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DLPIB
Method: Least Squares
Date: 07/05/21 Time: 21:12
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003868	0.004275	0.904848	0.3739
DLDEP	-0.089613	0.154835	-0.578764	0.5677
DLRECN	0.666280	0.140827	4.731192	0.0001
RESID01(-1)	-0.119637	0.022296	-5.365730	0.0000
R-squared	0.669774		Mean dependent var	0.015020

[11] عطية محمد، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص513

Adjusted R-square	0.631671	S.D. dependent var	0.030078
S.E. of regression	0.018255	Akaike info criterion	-5.045236
Sum squared resid	0.008664	Schwarz criterion	-4.858410
Log likelihood	79.67854	Hannan-Quinn criter.	-4.985469
F-statistic	17.57797	Durbin-Watson stat	2.033799
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (**EViews**)

المطلب الثاني: التفسير الإحصائي والاقتصادي:

أولا: التفسير الإحصائي

نقوم بدراسة إشكالية عدم ثبات التباين ثم نلجأ إلى إضافة البواقي مبطئة سنة واحدة ونقارن نتائج المعلمات والجدول(6) يبين النتائج المتحصل عليها، فيظهر لنا من الجدول (6) أن المتغير المستقل DLRECNمعنوي، لأنه اقل من 5%، أي لديها علاقة مع المتغير التابع في الآجل القصير، أما المتغير المستقل الأخر DLDEP غير معنوي، لأن قيمته 0.56،أي اكبر من 5%، وهو ما يبين عدم وجود علاقة مع المتغير التابع في الآجل القصير.

1- دراسة العلاقة في الأجل الطويل : وذلك عن طريق التكامل المشترك من خلال شرطين:

-معامل نموذج تصحيح الخطأ(1-)RESID01 والذي يقدر بأقل من 5% ويساوي 0.0000 ويعتبر معنوي، وبالتالي يوجد علاقة في الأجل الطويل.

- لوجود علاقة في الأجل الطويل يجب أن تكون قيمة معامله سالبة وهي تساوي 0.119637- ما يؤكد وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

أما R=0.66 وهو يعني ان 66% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع هي مفسرة بالتغير في المتغيرات المستقلة.

كما أن f=0.000002 أي معنوية كونها اقل من 5% .

2- دراسة النموذج من خلال المشاكل القياسية: ويكون ذلك بدراسة ثلاث مشاكل البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، اختلاف التباين واختلاف الارتباط الذاتي.

أ- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي: ويظهر ذلك من خلال الشكل(5)

الشكل(5): يوضح التوزيع الطبيعي للأخطاء

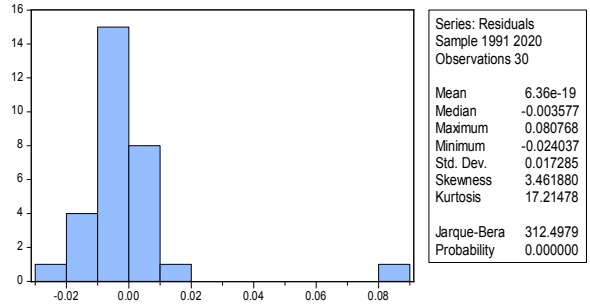

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (EViews)

حيث أن قيمة جارك بيرا تساوي 312.49 وهي أكبر من القيمة المعنوية 5% ،بالتالي قبول الفرضية H_0 وهي أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

ب- اختلاف التباين:

الجدول(7): يوضح اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.071531	Prob. F(1,27)	0.7912
Obs*R-squared	0.076627	Prob. Chi-Square(1)	0.7819

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (EViews)

حيث يظهر من الجدول (7) أن القيمة المحسوبة هي 0.79 أي أكبر من 5%، ومنه نقبل الفرضيةH_0 والتي تفيد بعدم وجود التباين.

ج- اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول(8): يوضح الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.173115	Prob. F(2,24)	0.8421
Obs*R-squared	0.426632	Prob. Chi-Square(2)	0.8079

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (EViews)

حيث يظهر من الجدول(8) أن القيمة المحسوبة هي 0.84 وهي أكبر من 5%، أي نقبل الفرضيةH0 بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وبالتالي فالنموذج خال من المشاكل القياسية.

د- تقدير المعادلة:

DLPIB = 0.00387 - 0.0896*DLDEP + 0.6663*DLRECN - 0.1196*RESID01(-1)

يظهر من المعادلة ان dldep له علاقة عكسية مع dlpib وان dlrecn ذو علاقة طردية مع dlpib.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1874- 1892

ثانيا: التفسير الاقتصادي للنموذج:

بعد التأكد من صلاحية النموذج إحصائيا، يمكن تفسير النموذج اقتصاديا كما يلي:

عدم معنوية النفقات العامة، أي ليس لها تأثير على الناتج المحلي في الفترة (1990-2020)، وهو مخالف لما تم افتراضه، ومخالف للنظريات الاقتصادية، كون الإنفاق يعتبر أساس بناء الاقتصاد ومساهم في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار العام، كما أقر ذلك كينز إلا أن عدم معنويتها في الدراسة يعني أن نفقات التسيير هي التي تحظى بالحصة الأكبر في الجزائر وان النفقات لا تدر أي إضافة ولا تخلق قيمة مضافة، حيث أن حتى العلاقة بينهم عكسية وهو ما يؤكد هذا القول.

بالمقابل معنوية متغير الإيرادات العامة ما يبين وجود علاقة مع الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تم افتراضه، كما لها تأثير ايجابي، أي علاقة طردية كون اقتصاد الجزائر ريعي ويعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى وبالتالي يساهم في دعم و تحفيز النمو.

حيث عندما تتغير الإيرادات العامة بوحدة واحدة فان الناتج يتغير ب 0.6663 وهي نسبة كبيرة جدا ما يبين مدى تأثر الناتج المحلي بالجباية، وكذلك إذا تغير النفقات بوحدة واحدة فان الناتج يتغير بـ0.0896 في الاتجاه العكسي.

أما القيمة – 0.1196 فهو معامل تصحيح الخطأ ويقوم بتصحيح المسار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الآجل الطويل للوصول إلى الاستقرار.

كما يظهر كذلك من f الإجمالية أنها معنوية كونها تساوي 0.000002 وهي اقل من 5% ، ويظهر كذلك من الجدول أن معامل التحديد المصحح يساوي 0.63 وهذا يعني أن 63 % من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع هي مفسرة للمتغيرات المستقلة، وحسب(صافي، 2015، صفحة 120) نعتمد على معامل التحديد المصحح لأن معامل التحديد يزداد بازدياد المتغيرات المستقلة.

ويظهر من خلال النتائج تأثير سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل- وهو ما تم افتراضه- بالاعتماد على الجباية وهذا طبيعي كون اقتصاد الجزائر يرتبط بشكل مباشر وأساسي بالمحروقات في تمويل النمو الاقتصادي على الرغم من الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر سواء من حيث الجباية وحتى من خلال ترشيد النفقات العمومية وتوجيه الإنفاق إلى الاستثمار والتقليل من نفقات التسيير. كما يتوافق أيضا والنظرية الاقتصادية للنمو الداخلي، والتي تشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل من خلال المشاريع الاستثمارية التي تحقق النمو عن طريق النفقات التي تغطى من الإيرادات.

الخاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مساهمة السياسة الميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة 1990–2020، من خلال الإيرادات العامة سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما بينت النتائج أن النفقات العامة غير معنوية أي غير مؤثرة في الناتج المحلي.

أما الإيرادات العامة فهي معنوية وذات علاقة طردية إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدل على تأثيرها الايجابي على الميزانية والاقتصاد والناتج، كما بينت الدراسة من خلال نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الأجل.

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكن القول أن السياسة الميزانية في الجزائر لا تحقق الأهداف التنموية المرجوة، وذلك لاعتمادها على الجباية البترولية وصرفها على نفقات التسيير التي تعتبر استهلاكية الهدف منها شراء السلم الاجتماعي، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية وكذا ترشيد النفقات والاستثمار في نفقات التجهيز التي تخلق قيمة مضافة. وفيما يلي بعض التوصيات التي وجب إتباعها:

- التقليل من نفقات التسيير وترشيد النفقات.
- الاستثمار في المشاريع التي تخلق قيمة مضافة.
- التنويع في أدوات التحصيل الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي وعصرنة الإدارة الجبائية.
- ضرورة استغلال كل الموارد المتاحة واللجوء إلى التنويع الاقتصادي كبديل للمحروقات.
- التوسع في الإعفاءات الضريبية ومنح الامتيازات لزيادة الإنتاج وضرورة التركيز علي جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية.
- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية لرفع درجة الفعالية وتحقيق النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1– عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة الدول العربية، القاهرة، 2003.

2-Vanita agrawal, "macroeconomics theory and policy", 1st ed,published by dorling kindersley pvt.ltd licensees of pearson education in south asia-india,2010.

3– عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2000.

4– فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.

5- Maurice mallard, "the politics of public expenditure", 2nd edition published by routledge in the taylor and francis e- library England, 2005.

6- محمد عبد القادر، عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

7- عطية محمد، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

1- كبداني سيد احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2013.

ثالثا: المقالات

1- بولعباس مختار، هيكل الايرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر(1990-2017) دراسة قياسية،مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد05، العدد02، 2019.

2- Mladen m.ivic, « economic growth and development », journal of process management-new technologies, international, university of banja luka, vol 3, n° 01, 2015.

رابعا:المواقع الإلكترونية

1- خويلد ابراهيم، التحويل اللوغاريتمي للمتغيرات، مالَه وماعليه، تاريخ النشر:13-08-2018، الموقع: https://sites.google.com/site/khouiledibrahim/posts/althwylallwgharytmyllmtyatmalhwmalyh(consulté le 05/06/2020).